دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية

المدرس
ظافر طاهر حسان(*)

المقدمة

ان واحدة من القضايا المهمة الراهنة في العراق وخاصة بعد الاحتلال هي اعادة رسم السياسة الخارجية للدولة العراقية ، وبناء المؤسسات الدبلوماسية بالشكل الذي يُفعل دورها عربياً واقليمياً و دولياً، أن السياسة الخارجية والدبلوماسية العراقية كانت ذات اهمية استثنائية على الدوام ، و تأتي تلك الاهمية وفي المقدمة منها الموقع الجغرافي المتميز الذي يحتله والتأثير الذي يمكن ان يؤديه العراق على المستويين الاقليمي والدولي، فضلاً عن قدراته الاقتصادية وخزينه الاستراتيجي من النفط الذي يجعله موضع اهتمام جميع دول العالم.

ان السياسة الخارجية لأي بلد تستمد قوتها من قوة البلد الاقتصادية ، لكون القوة الاقتصادية هي أحدى مرتكزات السياسة الخارجية.

و أن عجلة الاقتصاد العراقي متوقفة ومشلولة منذ الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ولحد الان وسوف لن تتحرك مالم تكن هناك ثورة تنموية كبيرة وهذه لا يمكن تحقيقها مالم تكن هناك استثمارات كبيرة بكل انواعها.

لذا سعت دول العالم المختلفة الى التقدم الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ويلزم تحقيق ذلك توافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع لاي دولة، وخاصة الدول النامية، ويأتي في مقدمة تلك العوامل وبصفة عامة رأس المال والخبرة الفنية والعلمية لانهما يكونان عصب التنمية الاقتصادية في هذا العصر، وبما أن كثيراً من الدول، وخاصة الدول النامية، لا تمتلك أو ان تستطيع ان توفر هذين العنصرين الرئيسين (رأس المال والخبرة الفنية والعلمية) وطنياً، لاسباب كثيرة منها ضعف الادخار المحلي وانخفاض مستوى الدخل القومي بسبب عدم التقدم في القطاعات الانتاجية سواء صناعياً أو زراعياً بسبب التخلف التكنولوجي المتطور

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

المستخدم في العملية الانتاجية، لذا ظهرت الحاجة الى استقطاب رأس المال الخارجي من قبل هذه الدول لغرض الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وهو ما يسمى بالاستثمار الاجنبي.

ويعد الاستثمار الاجنبي من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في هذا العصر، لانه يضطلع بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدولة، باعتباره قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة الفنية والعلمية، لذلك عملت الدول على اجتذاب رأس المال الاجنبي واستقطابه من خلال تقديم الكثير من المقومات والتسهيلات والضمانات لكي يتم الاستثمار داخل الدولة لتحقيق الكثير من الاهداف الاقتصادية التي نرجو منها وحل لكثير من المشاكل التي تعاني منها تلك الدول.

وان الهدف من تقوية الاقتصاد العراقي عن طريق أهم قناة في الاقتصاد بصورة عامة و هو الاستثمار الاجنبي، هو تفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد ان اصابها بعض الفتور لأسباب كثيرة.

واستند البحث على فرضية كون تفعيل السياسة الخارجية العراقية لاتأتي الا بعد تفعيل الاقتصاد العراقي ومعرفة ملامحه الاساسية من خلال تبني نظام الاقتصادي ملائم للاقتصاد والمجتمع العراقي من قبل الحكومة العراقية.

لذا سنقسم دراستنا على نحو التالي :

المبحث الاول: الاستثمار الاجنبي: وسنتناول فيه:-

أولاً: مفهوم الاستثمار الاجنبي وأهميته

ثانياً: تطورالاستثمارالاجنبي تاريخياً

ثالثاً: اهداف الاستثمار الاجنبي ومعوقاته.

١ -الاهداف

٢ -المعوقات

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي في العراق

١ -المحددات والمعوقات

٢ -المميزات

المبحث الثالث: دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية

الخاتمة

المبحث الاول

(الاستثمار الاجنبي)

أولاً: المفهوم والاهمية:-

تعددت المفاهيم التي تصور لنا معنى الاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي بشكل خاص، لذا سنكتفي بتعريفين فقط لكي لا نطيل ونسترسل في هذا الموضوع.

الاستثمار: هو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية والذي يعد زيادة صافية في الرأسمال الحقيقي للمجتمع وتتكون عناصره من الموجودات والارض والمباني والالات والمكائن....الخ من وسائل الانتاج[1].

وبهذا فهو يعبر عن عمليات توظيف الاموال بالموجودات والممتلكات والاسهم والسندات ذات القيمة التي تحقق دخلاً أو ربحاً او منفعة منتظمة.

الاستثمار الاجنبي: أنه استثمار طويل الاجل يتضمن محصلة دائمة أو سيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما متمثلاً بالشركة الام على مشروع يقام في اقتصاد آخر[2].

أي بمعنى آخر، انه استثمار طويل الاجل في أصول انتاجية، وان المستثمرين يستطيعون ان يمارسوا دوراً ايجابياً ومؤثراً في أي مشروع يقام لهم في دولة أخرى غير دولتهم الاصلية، أي أن الاستثمار الاجنبي هو استثمار عابر للحدود الوطنية.

أن رأس المال هو عامل جوهري من عوامل التنمية الاقتصادية كما ذكرت، ولذا يعد رأس المال الاجنبي عامل مهم في تطور التنمية الاقتصادية وتحقيق الاهداف المرجوة منها، وعليه فأن الاستثمار الاجنبي، في حالة عدم استطاعة الدول من توفر رأس المال في تحقيق التنمية، له أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية لاسباب عديدة منها نقص رأس المال وقلة الخبرة الفنية والعلمية.

لذا يمكننا أن نحدد أهمية الاستثمار الاجنبي بالآتي:-

١. توفيره احتياطياً من العملات الاجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية[3]، حيث يمكن للاستثمار الاجنبي أن يوفر هذه العملات من خلال ما يجلبه من رأسمال نقدي وعيني للدولة المستثمر فيها هذا المال، الامر الذي يؤدي الى تأثير ايجابي على اقتصاد وتجارة

---

[1] ابو طالب الهاشمي، شركات الاستثمار الحالي في العراق بين الواقع والطموح، جريدة الصباح، بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١١.

[2] هناء عبد الغفار السامرائي، العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والتجارة الدولية وآثاره على الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١١.

[3] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ط١، ص٨٩.

تلك الدول من خلال عملية تنشيط التبادل التجاري وزيادة صادراتها ومن ثم زيادة تصيب الدولة من العملات الاجنبية.

٢. تقليل نسب البطالة في الدولة المستثمر فيها، حيث ان نسب البطالة في الدولة النامية والتي لا تستطيع ان تحقق نمو اقتصادي للاسباب التي ذكرت، مرتفعة جداً، لذا فأن الاستثمار الاجنبي يحقق هدف من الاهداف المهمة في التنمية الاقتصادية من خلال اقامة مشاريع جديدة أو اعادة تأهيل مشاريع قديمة الامر الذي يؤدي الى زيادة القوة الشرائية للمجتمع.

٣. رفع مستوى العمالة الوطنية من خلال الخبرة المكتسبة وزيادة دخلها ومهارتها الفنية: من الطبيعي أن أي استثمار في مشاريع معينة سوف يؤدي الى زيادة في رفع مستوى القوى العاملة في الدولة المستثمر فيها الاموال ومن ثم تؤدي الى زيادة خبرتها العملية ومهارتها الفنية من خلال تراكم تلك الخبرات عبر سنوات طويلة، ومن ثم سوف يؤدي الى زيادة دخل هذه القوى، لتحل مشكلة كبيرة تعاني منها منها الدول النامية وهي مشكلة الفقر أو التقليل منها بشكل ملحوظ.

٤. انها أداة لنقل التكنولوجيا الحديثة الى الدولة المستثمر فيها: حيث ان الاستثمار الاجنبي يعمل على نقل تكنولوجيا جديدة لغرض تشغيل المشاريع التي يريد أن يستثمر فيها لاسباب كثيرة وأهمها تقليل كلف الانتاج وتحقيق نسب عالية من الارباح، وبصورة غير مباشرة تستفاد الدولة من هذه التكنولوجيا لغرض العمل على تطوير مشاريعها الوطنية.

٥. خلق فرص التنافس فيما بين المشاريع داخل الدولة المستثمر فيها: حيث يؤدي الاستثمار الاجنبي الى خلق فرص التنافس فيما بين المشاريع المقامة والمشاريع الوطنية، من خلال العمل على تطوير المشاريع الوطنية من قبل الدولة لغرض الدخول في المنافسة مع المشاريع التي يديرها الاستثمار الاجنبي الامر الذي يؤدي الى تقليل الاستيراد وزيادة الصادرات الذي بدوره يحقق زيادة في المدخرات أو الادخار وتحقيق فوائض نقدية سواء محلية أو اجنبية تساهم في اعادة استثمارها في الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثانياً: تطوره تاريخياً

يمكن قراءة تطور الاستثمار الاجنبي لثلاث مراحل يمكن وصفها بالآتي:-

١. مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى: وهي مرحلة الازدهار والنمو الفعلي بسبب عوامل قيام الثورة الصناعية وحرية التجارة في حينها، اذا وجهت بريطانيا بسبب تفوقها تجارياً وصناعياً وسياسياً وعسكرياً استثماراتها الى الدول الاوروبية وسيطرت على أكثر من (٤٢%) من المجموع الكلي للاستثمارات لغرض تلبية مستلزمات شركاتها الصناعية، التي أخذت تنتج بوتائر متزايدة في النمو وبعدها اتجهت الاستثمارات من أوروبا الى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا والدول النامية في آسيا وأفريقيا وامريكا الجنوبية [٤]. ومعنى ذلك أن حجم الاستثمار الاجنبي في زيادة مستمرة.

٢. مرحلة ما بين الحربين العالميتين: بعد الحرب العالمية الاولى حصل تراجع في حجم الاستثمار الاجنبي ومعدل تدفقه، وسيطرت الولايات المتحدة الامريكية على اغلب الاستثمارات الاجنبية التي كانت تسيطر عليها اوروبا في مناطق مختلفة من العالم وخاصة المنطقة العربية ، التي خرجت من الحرب دائنة لتصبح الممول الاكبر للاستثمارات، وكانت الفترة من (١٩١٩-١٩٤٥) فترة انحسار وتراجع لعدم وجود استقرار سياسي واقتصادي في دول كثيرة بسبب حدوث أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وكلاهما مثلت قيود على النشاط الاقتصادي [٥].

٣. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: أن أهم الآثار التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية تجسدت في تصفية كثير من الاستثمارات الدولية، فقد تم بيع كثير منها ودمر بعضها وتمت مصادرة جانب مهم منها، نظراً لما صاحب الحرب وما لحقها من ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية في الشرق والغرب، وقد أدت هذه الظروف التي تعد في الواقع نتائج للحرب المذكورة الى تحول دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال لتصبح في مركز مدين في مواجهة الدول الاخرى، فقد أصبحت بريطانيا التي كانت مهيمنة على الاستثمار الاجنبي في العديد من الدول، كما ذكرت، أصبحت مدينة للكثير من الدول التي كانت هي دائنة لها مثل الولايات المتحدة الامريكية والعديد من الدول النامية [٦] .

وزادت هذه الحرب من أهمية الولايات المتحدة الامريكية بوصفها مصدراً رئيسياً لتصدير رؤوس الاموال الى الخارج، سواء للدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث هيمنت الولايات المتحدة

---

[٤] ازهار عبد الباقي، الايستثمار الاجنبي الاقتصادي في العلاقات العراقية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٦، بغداد، ص١٦١.

[٥] أندريا بيانون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٦٧.

[٦] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي، مصدر سابق، ص٧٤.

الامريكية على انتقال رأس المال الى الخارج أو الاستثمار بشكل مطلق بعد أن كانت بريطانيا هي المهيمنة على هذا الموضوع، حيث أقرضت الولايات المتحدة الامريكية أوروبا واليابان في البداية ضمن مشروع مارشال على هيئة قروض ومنح على شكل استثمار لاعادة اعمارها، وبعدها تعددت انواع الاستثمارات في قطاعات مختلفة منها صناعية وزراعية وخدمية ومصرفية، وان أهم ما يميز هذه الفترة هو ان حجم الاستثمار الاجنبي قد ازداد بشكل كبير وكذلك حدوث بعض التغييرات من قبل بعض الدول النامية أمام الاستثمار الاجنبي حيث وضعت بعض القوانين والعراقيل التي تقيد حرية رؤوس الاموال اليها من الخارج بسبب معتقدات سياسية واقتصادية تعتقد تلك الدول انها تمس بالسيادة الوطنية، لكن بعد أن انتهت الحرب الباردة اصبحت الدول النامية بحاجة الى أموال لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية فلذلك عملت على جذب تلك الاستثمارات من خلال وضع وصياغة قوانين تشجع الاستثمار الاجنبي فيها.

ثالثاً: أهدافه ومعوقاته

١. الاهداف: ان لجوء المستثمر، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً الى استثمار امواله او خبرته الفنية والعلمية ونقل التكنولوجيا المتقدمة عبر الحدود الوطنية انما يرجع في حقيقته الى توافر مناخ وارضية ملائمة للاستثمار في الدول التي يتوجه اليها ذلك الاستثمار، واقصد بالمناخ والارضية الملائمة للاستثمار بصورة عامة هي مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تتكون منها الدول المستقطبة (المستثمر فيها) للاستثمار الاجنبي، وهي عوامل قد تكون جاذبة أو طاردة للاستثمار الاجنبي.

ويمكننا تحديد أهم الاهداف التي يحققها الاستثمار الاجنبي سواء لصالح المستثمر أم لصالح الدولة المستثمرة وبشكل عام:

أ. تحقيق تنمية اقتصادية من خلال توفير عملات أجنبية تساعد على تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة منها.

ب. زيادة الخبرة الفنية والعلمية من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة للبلدان المستثمر فيها، ويأتي ذلك عن طريق تراكم الخبرات عبر سنوات طويلة ومن ثم تحقيق قوى بشرية عاملة ماهرة.

ج. تقليل نسب البطالة والتي تعاني منها البلدان النامية والمستثمر فيها أو المستقطبة للاستثمار الاجنبي والتي تؤدي الى:

- حل مشكلة الفقر.
- زيادة القوة الشرائية لطبقة كبيرة من المجتمع.

د. خلق فرص التنافس فيما بين المشاريع داخل الدولة، مما يؤدي الى تقليل الاستيراد وزيادة

الصادرات ومن ثم تحقيق وفر أو فائض نقدي سواء محلي أو اجنبي تساهم في دعم موازنة الدولة لغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

هـ. تحقيق أرباح من تشغيل الاستثمار الاجنبي في الدول المستقطبة للاستثمار، حيث أن المستثمر لا يستثمر امواله ما لم يعرف أن هذا الاستثمار سيحقق له عائداً أو ربحاً معقولاً.

و. تطوير النظام المالي والمصرفي في البلد المستثمر فيه لغرض انجاز متطلبات الاستثمار الاجنبي ودعمه ورفده بالاموال اللازمة.

ز. معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة المستقطبة للاستثمار من خلال استقطاب وجذب الاستثمار الاجنبي.

ح. المساعدة على تخفيض الديون والامكانية على سدادها في المستقبل القريب من خلال الاستثمار الاجنبي بعد أن يتم تحقيق فائض ايجابي في الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات.

٢. المعوقات:

بما أن الاستثمار الاجنبي يعتبر رأسمالاً خارجياً وافداً الى الدولة المستقطبة للاستثمار ومن ثم فأنه يخضع للقواعد القانونية السارية في الدولة المستقطبة للاستثمار الاجنبي، وكما يخضع للعوامل السياسية التي تسود في البلد كما أنه يخضع للعوامل الاقتصادية فيه.

ويمكننا اجمال أهم معوقات الاستثمار الاجنبي بالآتي:-

أ. عدم استقرار الوضع السياسي والامني في البلد المستقطب للاستثمار الاجنبي والذي يعتبر من المخاطر الكبيرة لمثل هذه الاستثمارات [٧].

ب. تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في البلد المستثمر فيه الاستثمار الاجنبي يعتبر عائقاً مهماً ومحدد لحرية الاستثمار الاجنبي.

ج. نزع الملكية [٨] عن طريق المصادرة أو التأميم ويأتي ذلك بسبب سيطرة الدولة على الاقتصاد، قد تضع بعض القوانين التي تحد من استقطاب الاستثمار الاجنبي وحتى وان استقطبت مثل هذه الاستثمارات فأنها قد تعتبرها تمس سيادة الدولة ولم تستطع أن تحقق الرفاهية المنشودة من هذه الاستثمارات فلذلك تعهد على مثل هذه الاجراءات حفاظاً على سيادتها وحفاظاً على شعبها من الاستغلال لعدم تحقيق الرفاهية له.

[٧] شهاب أحمد الفضلي، واقع الاستثمار الاجنبي في العراق، جريدة الصباح، بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٤.

[٨] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي، مصدر سابق، ص١٠٤، ١٠٩، ١١١.

د. فرض بعض الرسوم والضرائب على حركة رؤوس الاموال وارباحها.
هـ. القيود المفروضة على التحويلات النقدية الخارجية والصرف للعملات الاجنبية المحولة للخارج.
و. عدم استقرار العملة المحلية، سواء في الارتفاع أو الانخفاض أمام العملات الاجنبية.
ز. التضخم، فأنه يعتبر أحد عوائق الاستثمار الاجنبي لانه يعتبر مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي ويبعث عدم الثقة والطمأنينة بالنسبة للمستثمرين لانه يؤدي الى تناقص وهروب الاموال الاجنبية من الدول المستقطبة للاستثمار الاجنبي وهجرتها الى الخارج.

المبحث الثاني

(الاستثمار الاجنبي في العراق)

ان تاريخ الاستثمار الاجنبي في العراق لا يتضمن اية منجزات حقيقية كبيرة تذكر، ومن ثم فأن تجربة العراق مع الاستثمارات الاجنبية تعتبر قاصرة وغير معروفة لذا فهي بحاجة الى الاعداد والتهيئة الادارية والتنظيمية للكوادر والملاكات العاملة الواعية المتفهمة للمهمات الملقاة على عاتقها وان تعرف بأهمية الاستثمار الاجنبي وما هي نتائجه الايجابية والسلبية على مستوى العراق، وبما أن العراق قد مر بظروف قاسية وطويلة تمثلت بحروب طويلة وحصار اقتصادي قاس استمر لمدة (١٣) عاماً ومن ثم احتلاله من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحصل ما حصل من تدمير شامل للبنية التحتية له، وهناك دعوات وحملات لاعادة اعماره وأقيمت مؤتمرات كثيرة من قبل الدول المانحة لغرض القيام باعادة اعمار العراق عن طريق الاستثمار الاجنبي، وان تحقيق ذلك يتطلب توفير المتطلبات الآتية (حسب اعتقادنا):

١. أنشاء واعداد قاعدة شعبية مقتنعة وواعية لضرورة جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي، ويتطلب لتحقيق ذلك القيام بحملة اعلانية واسعة ضمن قنواتها السمعية والمقروءة والمرئية هدفها تضييق الفتحة في تباين الآراء والاجتهادات بشأن مدى ضرورة الاستثمارات الاجنبية ومدى الحاجة اليها وطبيعة تأثيراتها الايجابية والسلبية، ومدى مساهمتها في معالجة الاختناقات في الاقتصاد العراقي والقطاعات الاقتصادية ومحاولة ايجاد الحلول للعديد من المشكلات والمعضلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منها توفير التكنولوجيا المتقدمة وتهيئة فرص العمل لتحقيق نمو اقتصادي.
٢. وهو يتعلق بالنقطة اعلاه، وهو أفهام الشعب وبنفس الطريقة بأن استقطاب الاستثمار الاجنبي لا يعني المساس بالسيادة الوطنية وعرضها للخطر والتفريط بالثروات الوطنية وعرض الاقتصاد العراقي للبيع، وانها أي الاستثمار الاجنبي، مهمة ولها مكاسب كثيرة وتمارسها العديد من الدول سواء متقدمة أم نامية.

٣. توفير البيئة القانونية والتي تحفز الاستثمار الاجنبي في العراق وذلك باصدار قانون خاص بتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق وتهيئة جميع المتطلبات الداعمة لهذا القانون، واعادة النظر بكل ما يعيق تنفيذ القانون ويعيق حركة الاستثمار الاجنبي في العراق.

٤. وهو ما متعلق بالنقطة (٣) اعلاه، وهو تشكيل هيئة مستقلة تشرف على تطبيق القانون الخاص بالاستثمار الاجنبي وتشجيعه وان تكون ممثلة للقطاع الخاص والعام وان تبتعد عن هيمنة القطاع الحكومي العام في شأن تسهيل واستقطاب الاستثمار الاجنبي للعراق بحيث لا يمس ويضر من سيادة واقتصاد العراق.

٥. على الحكومة العراقية ان تزيد من حجم التسهيلات والضمانات والخدمات المقدمة للمستثمرين في العراق، مثل رفع العديد من الرسوم والضرائب الخاصة بالدخل وحركة رؤوس الاموال وارباح الشركات من اجل استقطاب الاستثمار الاجنبي للعراق.

٦. وهو مهم جداً، وهو توفير المناخ الاقتصادي الملائم والبيئة السياسية والامنية الملائمة والمستقرة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي، لان المستثمر الاجنبي لا يخاطر اذا كانت الاوضاع الامنية في البلد سيئة وحتى أن كانت فرص الارباح كبيرة الا أن عامل المخاطرة هنا كبير فلذلك يحجم المستثمر ان يستثمر أمواله، لذا على الحكومة العراقية أن تحمي المستثمر وتسهل مهمته.

٧. اعداد مؤسسات مالية متطورة في العراق وتطوير الخدمات المصرفية فيها بحيث تواكب التقدم العالمي في هذا المجال لغرض تسهيل عمليات التسليف والاقراض وتقديم المساعدات وعمليات التحويل الخارجي لدعم حرية حركة الاموال من والى العراق.

٨. على الحكومة العراقية اعداد خريطة استثمارية شاملة تغطي المشاريع المختلفة في جميع القطاعات الاقتصادية في العراق الذي يراد الاستثمار فيها، بما يتيح للمستثمر مجالاً واسعاً للمفاضلة والاختيار وحرية توجيه امواله الى فرص استثمارية ذات عوائد مجزية.

ورغم ما أولته الدولة من أهمية للاستثمار الاجنبي عبر سنوات طويلة، وخاصة بعد حرب الخليج وفرض حصار اقتصادي قاس على العراق، وبعد الاحتلال، فقد تم سن قوانين لاستقطاب الاستثمار الاجنبي لانه سوف يساعد على تطوير البنى التحتية ويزيد من نمو الصناعات العراقية ويسهم في خلق وظائف وفرص عمل وزيادة رأس المال ومن ثم ينتج عن ذلك دخول تكنولوجيا جديدة للعراق مما يعزز اكتساب المهارات والخبرات الفنية للقوى العاملة العراقية.

الا أن ذلك يواجه العديد من العوائق والتي تشكل في مجملها عوامل غير جاذبة بل طاردة

للاستثمار الاجنبي لغرض توظيفها في الاقتصاد العراقي، ويمكننا أن نحدد هذه المعوقات وكما يلي:[٩]

١. **المعوقات والمحددات الاقتصادية:**

أ. ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي: أن العراق يمتاز بقدرة استيعابية ضعيفة وهذه تشكل أحد الكوابح بوجه دخول الشركات والاستثمارات الى السوق العراقية، لان القيام بالمشاريع لا يتطلب توفير الاموال الاستثمارية فقط، وانما يتطلب وجود عوامل مساندة لها مثل مواد البناء والمكائن والمهندسين والاداريين والعمال الماهرين(بالرغم من ان العراق يملك مثل هذه الكوادر الا انها تحتاج الى اعادة تأهيل وتدريب حديث وذلك بسبب الحصار الذي فرض على العراق خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ مما ادى الى عدم الاطلاع على التطورات الحاصلة في مجال اختصاصاتهم في العالم) فضلاً عن البنى التحتية، لان عدم توفر هذه العوامل تؤدي الى زيادة كلفة المشروع المراد الاستثمار فيه وهذا يعني هبوط العائد الذي يحققه المشروع ولذا يعتبر مشروعاً عديم الجدوى اقتصادياً، لذا فان هذا الامر ، يمكن ان يؤدي الى احجام المستثمرين او ضعف توجههم نحو الاستثمار في العراق .

ب. معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي: ان التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، اذ ان التضخم يعطل آلية الاسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات، كما يلغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، ويتبع تلك الاختلالات في الاسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بأمكانية المستثمرين في تنبؤ تكاليف الانتاج والارباح المتوقعة من المشروع المستثمر فيه وعليه فأن التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة المشاريع الطويلة الأجل.

ج. افتقار العراق الى الاسواق المالية المتطورة: ان السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات الاعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجأ اليه المستثمرين لتمويل انشطتهم الاستثمارية، والافتقار الى الاسواق المالية أو ضعفها وعدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الاجنبي.

[٩] **محمد عبد الكريم العقيدي، آفاق الاستثمار الاجنبي في العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧، جريدة الزمان، العدد ٢٢٢٣، تاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٦.**

٢. **المحددات والمعوقات السياسية:**

أ. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني:

أن من أهم المحددات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية في أي دولة متقدمة كانت أم نامية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني، اذ أن انعدام الامن هو العدو الاول للاستثمار الاجنبي.

ب. افتقار العراق الى المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق: أن وجود مؤسسات فاعلة وقوية والتي من الممكن ان تكون عاملاً مساعداً في تطوير اقتصاد السوق والتي تعكس قوة وكفاءة الدولة، وان هذه المؤسسات تشكل عاملاً من عوامل الجذب للاستثمار الاجنبي، لذا فأن افتقار العراق الى مثل تلك المؤسسات يتناقض مع امكانية جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

٣. **المحددات التكنولوجية:**

احدثت العزلة التي عانى منها العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي، الذي استمر (١٣) عاماً، فجوة تكنولوجية كبيرة بين العراق وبقية بلدان العالم، فبدون التكنولوجيا ووسائل الانتاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من انتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية، وان هذا العائق يعتبر عاملاً من عوامل طرد الاستثمار الاجنبي للعراق.

وفي اعتقادنا، ان الاستثمار الاجنبي في العراق سيعطي الكثير من المنافع وأهمها:-

١. ان الاستثمار الاجنبي يحفز الاستثمار المحلي سواء كان حكومي أم خاص، طالما أن الاستثمار الاجنبي يمثل اضافات مباشرة الى التراكم الرأسمالي في الداخل من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الانتاجية والخدمية.
٢. كلما ازداد حجم الاستثمار الاجنبي في العراق فأنه يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي فيه عن طريق زيادة القيمة المضافة للانتاج وخلق فرص عمل كثيرة لتشغيل الايدي العاملة ومن ثم تقليل البطالة في العراق اضافة الى زيادة خبرة الايدي العاملة وزيادة مهارتها.
٣. ان الاستثمار الاجنبي يستطيع نقل التكنولوجيا الحديثة للعراق وتقليل الفجوة التكنولوجية بينه وبين العالم الخارجي.
٤. ان الاستثمار الاجنبي يستطيع ويمكن السلع والصناعات المحلية عن طريق المنافسة من النفاذ والخروج الى الاسواق العالمية عبر استثماراتها، ومن ثم تقليل

الاستيرادات وزيادة الصادرات وعن طريقها يتم تقليل العجز في الميزان الجاري للعراق ويستطيع كذلك من تحقيق نمو اقتصادي وتخفيض الديون من خلال تسديدها من هذه الوفورات التي تحققت.

ومن الضروري ان يكون هناك تطابق في نوعية الاستثمار الاجنبي مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية للبلد المستقطب مثلاً، ليس من المعقول ان تركز خطة التنمية للدولة على مشروعات الامن الغذائي واستصلاح الاراضي والصناعات النفطية بينما يريد الاستثمار الاجنبي ان يستثمر في مجال السلع الكمالية أو السلع الترفيهية والاستهلاكية.

وكذلك نرى ان يتم اشتراك القطاع العام في شركات مساهمة مع المستثمر الاجنبي لضمان الحقوق العامة وخصوصاً في المشاريع الاستثمارية الضخمة حفاظاً على الموارد الوطنية من الضياع ويأتي ذلك من خلال تنظيم جهاز رقابي متطور يقوم على متابعة الاستثمار وعدم تجاوزه على الخطط المرسومة لهذا الاستثمار بما يضمن سلامة القطاعات الاقتصادية والحفاظ على الثروات الوطنية من العبث بها والضياع.

المبحث الثالث

(دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية)

تختلف مفاهيم السياسة الخارجية بأختلاف رؤية كل باحث ، فهناك من يعتبر السياسة الخارجية انها تمثل كافة السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للدولة، السلوك السياسي الخارجي للدولة هو عبارة عن حدث او فعل ملموس تقوم به الدولة بصورة مقصودة و هادفة للتعبيلا عن توجهاتها في البيئة الخارجية، و فيما يعرفها البعض بأنها عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديداً للاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها والوسائل والاجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقاً لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات .[١٠]

فالسياسة الخارجية هي احدى واهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والامكانيات المادية والعسكرية.

وان ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل ان المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمنظمات الاقليمة كالجامعة العربية وحتى الشركات المتعددة الجنسية بما تملكه

[١٠] سعد علي حسين، السياسية الخارجية، الحوار المتمدن ، العدد٢١٠٧ في ٢٠٠٧١١١٢٢

من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق او تختلف مع الدول التابعة لها.

وهناك من عرف السياسة الخارجية بأنها (السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدول الاخرى ، انها برنامج ، الغاية منها تحقيق افضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب). [١١]

وتتصرف السياسة الخارجية الى النشاط الخارجي او الحركة الخارجية للدولة، و من البديهي انه لا يمكن القول ان كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية ما لم تكن هذه الانشطة مرتبطة بتحقيق اهداف عامة للدولة ، فأنها لا تصنف على انها سياسة خارجية ، وان السياسة الخارجية لاتتضمن الانشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج والادوار والاهداف والسياسات بالاضافة الى الانشطة. [١٢]

و مما تقدم يمكن تحديد اهم الاهداف الاساسية للسياسة الخارجية لكل دولة بما يلي: [١٣]

١ -المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وامنها القومي:-

ويكون من خلال :-

أ. محاولة اقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

ب. الدخول في محالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول.

ج. الحصول على معونات عسكرية و اقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.

٢ -زيادة قوة الدولة:-

ويرتبط هذا الهدف بالهدف الاول، بل هو الاداة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وامنها، فقوة الدولة هي مزيج من مركب من مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية وحتى النفسية، وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند الى قوة الدولة.

٣ -تطوير المستوى الاقتصادي للدولة :-

---

[١١] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مطبعة جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ٢٠٠١، ص ١٧

[١٢] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،ط ٢ ، ١٩٩٨ ،ص ٧

[١٣] اشواق عباس، السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، العدد ١٢٩١، في ٢٠٠٧١٨١١٩

ويعتبر هدف هام من اهداف الدولة، بل ان وجود الدولة يستند الى وجود قاعدة اقتصادية قوية يتوفر فيها الحد الادنى من الثروة الوطنية التي تحقق قوة الدولة.

تأزمت العلاقات الدولية للعراق مع العالم، وبالأخص دول الجوار، منذ بدء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠، وازدادت تأزماً بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وفرض حصار اقتصادي قاسي على العراق، وتأثرت العلاقات الدولية العراقية العربية والعالمية، بحيث انقطعت العلاقات السياسية والدبلوماسية فيما بين العراق والعالم، واخيراً تأزمت بشكل كبير بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، فمن الطبيعي ان لايكون للعراق اي سياسة خارجية بعد عام ٢٠٠٣ وتحديداً منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣، حيث اصبح الحديث عبثاً في مرتكزات سياسة خارجية للعراق في ظل احتلال اجنبي للبلاد وحكم مباشر من قبل الحاكم المدني الامريكي بول بريمر ومن ثم السفير الامريكي زلماي خليل زاده. ان غياب مؤسسة الدولة بعد الاحتلال وحتى انتخاب حكومة منتخبة عام ٢٠٠٥، وسطوة الاحتلال وضعت حدود حقيقية امام امكانية صياغة سياسة عليا للدولة وما يتفرع عنها من سياسة متخصصة بالمجال الخارجي، وحتى بعد تشكيل اول حكومة بعد الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥ لم يكن ممكناً التوصل الى حلول حقيقية للمشاكل الاساسية في السياسة الخارجية العراقية، ومنها وبشكل اساس، غياب سياسة عامة للدولة، نظراً للظرف الاستثنائي الذي وجدت فيه، حيث التدهور الحاد في الاوضاع الامنية وانزلاق البلاد الى مستويات قياسية في ميدان العنف الداخلي واستمرار حالة الاحتلال الاجنبي للبلاد وقيوده الكابحة لحرية الحركة داخلياً وخارجياً وطبيعة العملية السياسية الصعبة التي اوجدت الحكومة نفسها حيث جاءت انعكاساً للحالة الطائفية والعرقية والدينية للمجتمع العراقي، فمن البديهي ان يكون لهذه الاوضاع اثرها السلبي في التوصل ولو الى الحد الادنى في ميدان الفعل السياسي الخارجي ، الذي يمكن وصفه بالحركة الخارجية وليس السياسة الخارجية الفاعلة والهادفة والتي تتطلب عملاً جماعياً وطنياً هذا من ناحية، ووحدة القيادة والقرار من ناحية ثانية ، و تعبئة الموارد المتاحة لتفعيل الحركة خارجياً من ناحية اخرى.

ومن جراء ذلك، وبالاضافة لما عملت العوامل الاخرى مثل الحروب التي دخل فيها العراق والحصار الاقتصادي الظالم الذي دام (١٣)سنة فقد تراجعت مؤاشرات الاقتصلد العراقي بشكل ملحوظ عربياً واقليمياً ودولياً بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الان، وذلك لاحتلال العراق وتدمير البنى التحتية وشل المرافق الانتاجية فيه، ومن الطبيعي ان يكون هذا التراجع مقترناً مع تراجع معدلات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للعراق ، ويمكن ملاحظة تراجع الاقتصاد العراقي و

تدهور قطاعاته المختلفة من خلال الارقام الرسمية المنشورة والتقارير اليومية والتي اشرت مستويات متدهورة لمقاييس المؤشرات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والازمات الاقتصادية والتي اثرت بشكل كبير على المستويات السياسية والاقتصادية المحلية والعربية والدولية، بحيث اصبح هذا التدهور من احد العوامل المهمة في اختلال الموازين في السياسات سواء الداخلية او الخارجية للحكومة العراقية، فباتت تؤثر على، و لعوامل عديدة اخرى مساعدة مع العامل الاقتصادي على العلاقات السياسية الخارجية للعراق مع دول المنطقة والعالم.

وللاوضاع المحلية داخال العراق بعد الاحتلال، منها، بالأضافة الى العامل الاقتصادي بكل ما يحويه من مشاكل مثل البطالة والفقر وشل المرافق الانتاجية والتضخم و الفساد المالي والاداري وقلة تقديم الخدمات للمجتمع العراقي ، عدم الاستقرار السياسي والامني و زيادة موجات العنف فيه ، فأنها قد اثرت على وضع آلية للسياسة الخارجية للعراق من اجل التعامل والتعايش مع دول العالم .

ان اعادة بناء اقتصاد العراق ومن ثم تنميته والنهوض به لايمكن ان يحصل الا في حالة حصول على تغير جذري في كل اتجاهات التفاعل للقوى الداخلية المسؤلة عنها، واقصد بها، الجهات التشريعية والتنفيذية من برلمان وحكومة، من اجل بناء مجتمع عراقي متطلع وطموح للمستقبل من خلال التطلع لاستعادة توازنه وتأثيره في المنطقة سياسياً واقتصادياً.

وبما ان القوة الاقتصادية هي القوة التي تستمد منها الدولة قوتها السياسية والعسكرية، اي ان الدولة عندما تكون ذات اقتصاد قوي ومتين تكون لها سياسة خارجية قوية واضحة مستمدة منها قوتها الداخلية من خلال الاستقرار الامني و السياسي، وذلك من ذلك تفعيل وسائل القوة الاقتصادية داخل البلد لغرض تقوية اقتصادية.

و اما في العراق بعد الذي حصل، فإن اهم وسيلة من وسائل تفعيل الاقتصاد العراقي حالياً بعد الاستقرار الامني والسياسي هو الاستثمار الاجنبي ، الهدف منه تقوية الاقتصاد العراقي بحيث يصبح من القوة ان يُعتمد عليه في ان تستمد الدولة قوتها منه ومن ثم رسم سياسة خارجية سليمة، حيث ان من اهم العوامل التي تساهم في تفعيل السياسة الخارجية للعراق تجاه دول الجوار والدول العربية والعالمية، واعادة العراق، بكونه ثقلاً و قطباً سياسياً ومؤثراً في الكثير من القضايا العربية والاقليمية والعمل على اعادة التعايش فيما بين شعوب المنطقة والعمل على استقرارها السياسي والامني الداخلي ومحاربة الارهاب، هو العامل الاقتصادي، ومن قنواته الاستثمار

الاجنبي الذي يعمل على اعادة العلاقات السياسية فيما بين الدول وخاصة بين العراق والعالم الخارجي، وبشكل اخص بين العراق ودول الجوار لحل الكثير من المشاكل مثل مشكلة المياه بين العراق وتركيا وايران ومشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت وغيرها من المشاكل، لذا يعمل الاستثمار الاجنبي على تقليل الفراغ السياسي وتحجيم الفجوة فيما بين العراق ودول العالم وتعمل على حل مشاكل كثيرة لم يكن من الممكن حلها سابقاً.

لذا فإن على الحكومة العراقية ان تحاول جاهدة في بداية الامر الى العمل على تقوية الاقتصاد العراقي من خلال بذل الجهود والبحث عن الطرق التي تعمل على ذلك، وبما ان الاستثمار الاجنبي هو احد الطرق التي يمكن ان يتم من خلاله على تقوية اقتصاد العراق، للظروف التي مر بها العراق، اي العمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي بكل انواعه من خلال عمليه تنظيمية داخلية، اي من خلال قوانين و شروط لا تمسُ السيادة الوطنية للعراق و بما يضمن عدم العبث بموارده الطبيعية والمادية، حيث ان الاستثمار الاجنبي له فوائد كثيرة تصب في الاخر من اجل تطوير و تقوية الاقتصاد العراق ومن ثم في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، وهذه الفوائد هي:-

١. اعادة اعمار العراق والبنى التحتية وبوقت قصير.
٢. حل مشاكل اقتصادية كبيرة مثل الفقر والبطالة.
٣. اكتساب القوى العاملة العراقية الغير الماهرة الى خبرة فنية وعملية.
٤. دخول تكنولوجيا جديدة، العراق بحاجة ماسة الى اليها، لتضييق الفجوة بينه وبين العالم.
٥. اعادة تشغيل المؤسسات المتوقفة وتطويرها وجعلها تتنافس في السوق العالمية.
٦. تطوير نظام مصرفي في العراق يعمل على الانظمة والاجهزة الحديثة والمتطورة عالمياً.
٧. توفير العملات الاجنبية من جراء زيادة الانتاج وزيادة التصدير وتخفيض الاستيراد الامر الذي يؤدي الى تخفيض العجوزات في الميزان التجاري وجعله موجباً في المستقبل.
٨. ايجاد بدائل للحصول على العملات الاجنبية وتحقيق وفورات نقدية وتقليل الاعتماد على النفط.
٩. تحقيق نمو اقتصادي مرتفع بتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق.
١٠. يعمل على تحفيز الاستثمار المحلي والدخول في منافسة الاستثمار الاجنبي في

تحقيق معدلات نحو اقصادي ضمن الخطط الاستثمارية في العراق.

١١. الاستثمار الاجنبي، يخلق العديد من فرص العمل من خلال تشغيل المشاريع سواء كانت جديدة أو اعادة المشاريع القديمة التي توقفت، ومن ثم فأن ابعاد هذه العملية كبيرة وهي تخفيض حالات العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي في العراق.

١٢. تشجيع الاستثمار الحكومي، والدخول في مشاركات سواء مع الاستثمار المحلي (القطاع الخاص) أم مع الاستثمار الاجنبي (الامريكي) لتحقيق وفورات مالية لدعم موازنة العراق العامة.

١٣. يعمل الاستثمار الاجنبي (الامريكي) على تخفيض حالات التضخم من خلال الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية لدعم الانتاج وتحقيق آلية مناسبة للاسعار.

الخاتمة:-

من سمات قوة الدولة، ان تكون لها سياسة خارجية سليمة تهدف الى خدمة الدولة، ومن اهم مقومات قوة الدولة لكي تكوّن مثل هكذا سياسة خارجية هي قوتها الاقتصادية، وبما ان العراق قد مر بحروب طويلة وحصار اقتصادي واحتلال اجنبي (الولايات المتحدة الامريكية) وما جرى من جراءه من فقدان الامن والاستقرار السياسي، فقد ضعفت قوته الاقتصادية الامر الذي ادى الى ضعف سياسته الخارجية، وعليه فإن على العراق ان يبدأ بسياسة خارجية واضحة المعالم تخدم العراق لابد من ان يقوم المعنيون جاهداً بتقوية اقتصاده لكي يعين الدولة على ان تستعيد قوتها، وبوسائل عديدة، منها العمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي بكل انواعه بعدة طرق.

وندرج في ادناه اهم المقترحات التي تدعم في عملية تفعيل السياسة الخارجية وهي:

١ -تنظيم حمة اعلامية خارج العراق للترويج واستقطاب الاستثمار الاجنبي من خلال عقد مؤتمرات ومعارض اقتصادية دولية في عواصم عالمية مختارة.

٢ -تشكيل دائرة اقتصادية في وزارة الخارجية تعمل بالتعاون مع هيئة الاستثمار العراقية على استقطاب الاستثمار الاجنبي وفق نشاط دبلوماسي فاعل.

٣ -استخدام الاستثمار الاجنبي وسيلة لتحفيز الدول الدائنة للعراق من اجل تخفيض الديون او الغائها مقابل حصولها على امتيازات خاصة من خلال الاستثمار الاجنبي في العراق من خلال نشاط دبلوماسي فاعل من قبل وزارة الخارجية.

٤ -تفعيل الدور الرقاني لسفاراتنا في الخارج واجراء تقييم نصف سنوي لنتاج و نشاط كل

سفارة وما قدمته للعراق.

٥ -عقد مؤتمرات سنوية لتقييم عمل وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية لتحديد مستوى الاداء المهني والانجازات التي جرة تحقيقها لخدمة العراق.

٦ -اختيار الدبلوماسيين ذوي الخبرة والكفاية للعمل في سفارات العراق بعيداً عن الماحصصة الطائفية، وان تكون لديهم خبرة في فن المفاوضات السياسية والاقتصادية حتى ولو عن طريق مستشارين له.